



الأمم المتحدة

تقرير اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف

الجمعية العامة

الوثائق الرسمية

الدورة الحادية والستون

الملحق رقم ٣٥ (A/61/35)

الجمعية العامة
الوثائق الرسمية
الدورة الحادية والستون
الملحق رقم ٣٥ (A/61/35)

تقرير اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف



الأمم المتحدة • نيويورك، ٢٠٠٦

ملاحظة

تتألف رموز وثائق الأمم المتحدة من حروف وأرقام. ويعني إيراد أحد هذه الرموز
الإحالة إلى إحدى وثائق الأمم المتحدة.

المحتويات

الفصل

الفقرات الصفحة

iv	كتاب الإحالة	
١	١١-١	مقدمة
٥	١٢	ولاية اللجنة
٦	١٨-١٣	تنظيم الأعمال
٦	١٦-١٣	ألف - العضوية وأعضاء المكتب
٦	١٨-١٧	باء - المشاركة في أعمال اللجنة
٧	٣٦-١٩	الرابع - استعراض الحالة المتعلقة بقضية فلسطين
١٧	٦٣-٣٧	الخامس - الإجراءات التي اتخذتها اللجنة
١٧	٣٧	ألف - الإجراءات المتخذة وفقا لقرار الجمعية العامة ٣٦/٦٠
١٧	٤٥-٣٨	١ - الإجراءات المتخذة في مجلس الأمن
١٨	٤٧-٤٦	٢ - بيانات صادرة عن اللجنة
١٨	٤٨	٣ - مشاركة رئيس اللجنة في مؤتمرات واجتماعات دولية
		باء - الإجراءات التي اتخذتها اللجنة وشعبة حقوق الفلسطينيين وفقا لقراري
١٨	٦٣-٤٩	الجمعية العامة ٣٦/٦٠ و ٣٧/٦٠
١٨	٥٢-٤٩	١ - برنامج الاجتماعات والمؤتمرات الدولية
٢٠	٥٤-٥٣	٢ - التعاون مع المنظمات الحكومية الدولية
٢٠	٥٨-٥٥	٣ - التعاون مع المجتمع المدني
٢١	٥٩	٤ - البحوث والرصد والمنشورات
٢٢	٦٠	٥ - نظام الأمم المتحدة للمعلومات المتعلقة بقضية فلسطين
٢٢	٦١	٦ - برنامج تدريب موظفي السلطة الفلسطينية
٢٢	٦٣-٦٢	٧ - اليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني
٢٣	٧٧-٦٤	السادس - الإجراءات التي اتخذتها إدارة شؤون الإعلام وفقا لقرار الجمعية العامة ٣٨/٦٠
٢٦	٨٥-٧٨	السابع - استنتاجات اللجنة وتوصياتها

كتاب الإحالة

٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦

السيد الأمين العام،

يشرفني أن أرفق طيه تقرير اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف بغرض تقديمه إلى الجمعية العامة عملاً بالفقرة ٧ من قرارها ٣٦/٦٠ المؤرخ ١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥.

ويغطي التقرير الفترة من ٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥ إلى ٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦.

وتفضلوا سيدي بقبول أسمى آيات التقدير.

(توقيع) بول بادجي

رئيس اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف

سعادة السيد كوفي عنان
الأمين العام للأمم المتحدة
نيويورك

الفصل الأول

مقدمة

١ - أنشأت الجمعية العامة للجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف بموجب قرارها ٣٣٧٦ (د - ٣٠) المؤرخ ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٥، وأناطت بها مهمة التوصية ببرنامج يرمي إلى تمكين الشعب الفلسطيني من ممارسة حقوقه غير القابلة للتصرف التي اعترفت بها الجمعية العامة في القرار ٣٢٣٦ (د - ٢٩) المؤرخ ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٤.

٢ - وأيدت الجمعية العامة التوصيات التي قدمتها إليها اللجنة في تقريرها الأول^(١)، كأساس لحل قضية فلسطين. وواصلت اللجنة، في تقاريرها اللاحقة^(٢)، التأكيد على أن أي حل شامل وعادل ودائم للقضية الفلسطينية، التي تمثل لب الصراع العربي - الإسرائيلي، يجب أن يستند إلى قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة وإلى المبادئ الأساسية التالية: انسحاب إسرائيل من الأرض الفلسطينية المحتلة منذ عام ١٩٦٧، بما فيها القدس الشرقية، ومن

(١) الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الحادية والثلاثون، الملحق رقم ٣٥ (A/31/35).

(٢) المرجع نفسه، الدورة الثانية والثلاثون، الملحق رقم ٣٥ (A/32/35)؛ المرجع نفسه، الدورة الثالثة والثلاثون، الملحق رقم ٣٥ (A/33/35) والتصويب (A/33/35 و Corr.1)؛ المرجع نفسه، الدورة الرابعة والثلاثون، الملحق رقم ٣٥ (A/34/35) والتصويب (A/34/35 و Corr.1)؛ المرجع نفسه، الدورة الخامسة والثلاثون، الملحق رقم ٣٥ (A/35/35)؛ المرجع نفسه، الدورة السادسة والثلاثون، الملحق رقم ٣٥ (A/36/35)؛ المرجع نفسه، الدورة السابعة والثلاثون، الملحق رقم ٣٥ (A/37/35) والتصويب (A/37/35 و Corr.1)؛ المرجع نفسه، الدورة الثامنة والثلاثون، الملحق رقم ٣٥ (A/38/35)؛ المرجع نفسه، الدورة التاسعة والثلاثون، الملحق رقم ٣٥ (A/39/35)؛ المرجع نفسه، الدورة الأربعون، الملحق رقم ٣٥ (A/40/35)؛ المرجع نفسه، الدورة الحادية والأربعون، الملحق رقم ٣٥ (A/41/35)؛ المرجع نفسه، الدورة الثانية والأربعون، الملحق رقم ٣٥ (A/42/35)؛ المرجع نفسه، الدورة الثالثة والأربعون، الملحق رقم ٣٥ (A/43/35)؛ المرجع نفسه، الدورة الرابعة والأربعون، الملحق رقم ٣٥ (A/44/35)؛ المرجع نفسه، الدورة الخامسة والأربعون، الملحق رقم ٣٥ (A/45/35)؛ المرجع نفسه، الدورة السادسة والأربعون، الملحق رقم ٣٥ (A/46/35)؛ المرجع نفسه، الدورة السابعة والأربعون، الملحق رقم ٣٥ (A/47/35)؛ المرجع نفسه، الدورة الثامنة والأربعون، الملحق رقم ٣٥ (A/48/35)؛ المرجع نفسه، الدورة التاسعة والأربعون، الملحق رقم ٣٥ (A/49/35)؛ المرجع نفسه، الدورة الخمسون، الملحق رقم ٣٥ (A/50/35)؛ المرجع نفسه، الدورة الحادية والخمسون، الملحق رقم ٣٥ (A/51/35)؛ المرجع نفسه، الدورة الثانية والخمسون، الملحق رقم ٣٥ (A/52/35)؛ المرجع نفسه، الدورة الثالثة والخمسون، الملحق رقم ٣٥ (A/53/35)؛ المرجع نفسه، الدورة الرابعة والخمسون، الملحق رقم ٣٥ (A/54/35)؛ المرجع نفسه، الدورة الخامسة والخمسون، الملحق رقم ٣٥ (A/55/35)؛ المرجع نفسه، الدورة السادسة والخمسون، الملحق رقم ٣٥ (A/56/35) والتصويب (A/56/35 و Corr.1)؛ المرجع نفسه، الدورة السابعة والخمسون، الملحق رقم ٣٥ (A/57/35)؛ المرجع نفسه، الدورة الثامنة والخمسون، الملحق رقم ٣٥ (A/58/35)؛ المرجع نفسه، الدورة التاسعة والخمسون، الملحق رقم ٣٥ (A/59/35)، والمرجع نفسه، الدورة الستون، الملحق رقم ٣٥ (A/60/35).

الأراضي العربية المحتلة الأخرى؛ واحترام حق جميع الدول في المنطقة في العيش بسلام داخل حدود آمنة ومُعترف بها دولياً؛ والاعتراف بحقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف وممارسته لهذه الحقوق، وعلى رأسها حقه في تقرير المصير. وقد تعذر تنفيذ توصيات اللجنة الواردة في تقريرها الأول، وقامت الجمعية العامة بتحديد ولاية اللجنة سنوياً وطلبت إليها تكثيف جهودها من أجل تحقيق أهدافها.

٣ - ومنذ عام ١٩٩١، ما فتئت اللجنة تدعم عملية السلام. وقد رحبت بانعقاد مؤتمر مدريد للسلام في عام ١٩٩١ الذي أطلق عملية السلام في الشرق الأوسط استناداً إلى قرار مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣). ورحبت اللجنة أيضاً بإعلان المبادئ المتعلقة بترتيبات الحكم الذاتي المؤقت (A/48/486-S/26560، المرفق) واتفاقات التنفيذ اللاحقة. وأعربت اللجنة عن تأييدها القوي لرؤية دولتين، إسرائيل وفلسطين، تعيشان جنباً إلى جنب داخل حدود آمنة ومُعترف بها على أساس خطوط الهدنة لعام ١٩٤٩ ووفقاً لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، بما في ذلك قرارات مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) و ١٣٩٧ (٢٠٠٢) و ١٥١٥ (٢٠٠٣). ورحبت اللجنة بخريطة الطريق التي وضعتها المجموعة الرباعية وأعربت عن تأييدها لها وطالبت الطرفين بتنفيذها. وواصلت اللجنة عملها، وفقاً لولاياتها، صوب تمكين الشعب الفلسطيني من أعمال حقوقه غير القابلة للتصرف، بما فيها حقه في تقرير المصير وفي إقامة دولته المستقلة على كامل الأرض الفلسطينية المحتلة في عام ١٩٦٧، بما فيها القدس الشرقية. كما تعزز اللجنة تقديم الدعم والمساعدة من المجتمع الدولي للشعب الفلسطيني.

٤ - وقد بدأت الفترة المشمولة بالتقرير بالأمل المتصل في أن تؤدي إزالة المستوطنات الإسرائيلية في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥ من قطاع غزة وأجزاء من شمال الضفة الغربية وانسحاب الجيش الإسرائيلي من قطاع غزة إلى إنشاء الزخم الذي تمس الحاجة إليه من أجل استئناف الحوار السياسي بين الطرفين. بيد أنه لم يجرز تقدم في المجال السياسي سواء عقب الانسحاب مباشرة أو خلال الأشهر التي تلت ذلك. وفي حين أن الحالة العامة في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، ظلت خطيرة، تدهورت الحالة في غزة بصورة ملحوظة منذ حزيران/يونيه ٢٠٠٦.

٥ - وخلال السنة، واصل الجيش الإسرائيلي تنفيذ عملياته في المراكز السكانية الفلسطينية، مارس أعمال الاغتيالات الخارجية عن نطاق القانون، وهدم المنازل، والاعتقالات. وشملت ردة الفعل الفلسطينية الهجمات الانتحارية في إسرائيل والقصف المنتظم بالصواريخ من قبل الجماعات الفلسطينية المسلحة. وخلال السنة، ظلت فرص العودة إلى العملية السياسية دون متناول اليد.

٦ - وأصبح تنظيم الانتخابات للمجلس التشريعي الفلسطيني في ٢٥ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦ نقطة محورية في الحياة السياسية الفلسطينية. وأسفر فوز حركة المقاومة الإسلامية (حماس) في الانتخابات عن تحديات جديدة للمنظومة السياسية الفلسطينية، والمنطقة، والمجتمع الدولي الأوسع. وفي الفترة التي أعقبت الانتخابات، عجزت الحكومة الفلسطينية المعينة حديثاً والرئاسة عن التوصل إلى اتفاق بشأن برنامج سياسي مشترك. وفي حين أن الرئيس محمود عباس اعتمد برنامج السلام تماماً، ظلت الحكومة ممتنعة عن الاعتراف بإسرائيل والقبول بجميع الاتفاقات الثنائية الموقعة في السابق. واستمرت هذه الحالة طوال الفترة المشمولة بالاستعراض، مما أعاق التقدم في المجال السياسي وأضر بالجهود الرامية إلى معالجة الأزمة الإنسانية الفلسطينية الآخذة في التدهور سريعاً. وفي ٢٧ حزيران/يونيه، توصلت الفصائل الفلسطينية الرئيسية إلى اتفاق لدعم الوحدة الوطنية على أساس "وثيقة الأسرى"، إلا أن الأعمال العسكرية الإسرائيلية أدت إلى تأخير بدء سريان الاتفاق.

٧ - ورغم أن غالبية الحكومات اعتبرت نتائج الانتخابات شأنًا داخلياً فلسطينياً، لم تكن بعض الحكومات في وضع يؤهلها للاعتراف بالحكومة التي تقودها حركة حماس والتعاون معها. وتسبب ذلك في الإقلال كثيراً من احتمالات تقديم مختلف أشكال المساعدة إلى الشعب الفلسطيني. وأدى قرار جهات مانحة دولية رئيسية بوقف برامج المساعدة الرئيسية إلى زيادة تدهور الحالة الإنسانية.

٨ - وتمثل رد فعل إسرائيل على نتائج الانتخابات في تصعيد الجهود الرامية إلى تفويض السلطة الفلسطينية وإحكام السيطرة على القدس الشرقية، وأجزاء استراتيجية من الضفة الغربية، ومنافذ قطاع غزة. وتساعد الوضع بشكل درامي في أواخر حزيران/يونيه ٢٠٠٦ مع حدوث توغلات إسرائيلية كبيرة في قطاع غزة عقب قيام جماعات مسلحة فلسطينية بأسر جندي إسرائيلي. وفي ظل الانشغال بأعمال القتال التي بدأت في لبنان في أوائل تموز/يوليه، فإن التوغلات العسكرية الإسرائيلية، والضربات الجوية، وقصف المدفعية، والاعتقالات العشوائية لمسؤولي السلطة الفلسطينية والمجلس التشريعي الفلسطيني، وهدم المنازل والهياكل الأساسية الحيوية استمرت بلا هوادة لعدة شهور. وشكل استمرار إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، في إغلاق نقاط العبور إلى قطاع غزة وفي الضفة الغربية عقاباً جماعياً للسكان المدنيين الأبرياء بأسرهم.

٩ - وخلال السنة، ظل القلق البالغ يساور اللجنة بشأن استمرار التوسيع المكثف للمستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية، بما في ذلك القدس الشرقية، والتعجيل باستكمال بناء الجدار غير القانوني المشيد على الأرض الفلسطينية المحتلة فيما يشكل مخالفة لفتوى

محكمة العدل الدولية. وحذرت اللجنة من أن الخطة الإسرائيلية الرامية إلى قيامها من طرف واحد برسم حدودها الدائمة، لتدمج أجزاء واسعة من الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية، تشكل خطراً بالغاً على آفاق السلام، والحل القائم على التفاوض لقضية فلسطين. ويبدو ذلك أي احتمال لتحسين الحالة الاقتصادية والإنسانية في الأرض الفلسطينية المحتلة ويجعل الحل القائم على وجود دوليتين مستحيلاً تقريباً. وذكرت اللجنة إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، بأن نشاطها الاستيطاني وضم القدس الشرقية، وأي إجراءات تقوم بها من أجل إحكام سيطرتها على المدينة، وبناء الجدار على أرض محتلة، هي أعمال مخالفة للقانون الدولي. وقد تشجع الأمين العام للتعميل بإنشاء سجل للأضرار الواقعة على كل الأشخاص الطبيعيين أو القانونيين المعنيين نتيجة لبناء الجدار. وأهابت اللجنة بجميع الحكومات أن تنفذ التزاماتها بموجب القانون الدولي، لا سيما اتفاقية جنيف الرابعة، وأن تتخذ الخطوات اللازمة من أجل كفالة امتثال إسرائيل لالتزاماتها الدولية.

١٠ - وواصلت اللجنة دعم جهود المجموعة الرباعية الرامية إلى إخراج العملية السياسية من حالة الجمود التي تمر بها واستئناف المفاوضات المفيدة بين الطرفين. ولاحظت اللجنة أنه، في خلال السنة، اجتمعت المجموعة الرباعية على مستويي كبار المسؤولين والمبعوثين لمعالجة الحالة على الأرض، واستعادة عملية سياسية ذات مصداقية، وتشجيع الطرفين على المضي قدماً صوب تنفيذ أهداف خريطة الطريق. وعقد اجتماع المجموعة الرباعية على مستوى كبار المسؤولين في نيويورك في ٢٠ أيلول/سبتمبر واجتماع رفيع المستوى لمجلس الأمن في اليوم التالي، بمبادرة من مجلس جامعة الدول العربية، وذلك بهدف المضي قدماً بعملية السلام.

١١ - ونوهت اللجنة بالمساعي الجادة التي يبذلها رئيس السلطة الفلسطينية والقيادة الفلسطينية من أجل وضع حد للعنف وتعزيز الوحدة الوطنية للشعب الفلسطيني وتهيئة الظروف المؤاتية لإنعاش العملية السياسية والتوصل إلى حل لقضية فلسطين من خلال الوسائل السلمية وحدها. ورحبت اللجنة بتوقيع المنظمات السياسية الفلسطينية الرئيسية في حزيران/يونيه على وثيقة الوفاق الوطني، وتحديد الرئيس الفلسطيني بوصفه الشخص المكلف بالمفاوضات مع إسرائيل، فضلاً عن الجهود التي يبذلها الرئيس عباس من أجل تشكيل حكومة وحدة وطنية. ودعت اللجنة المجتمع الدولي إلى تقديم كل أشكال التعاون الممكنة إلى القيادة الفلسطينية في سعيها لإعمال حقوق شعبها غير القابلة للتصرف.

الفصل الثاني

ولاية اللجنة

١٢ - في ١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥، حددت الجمعية العامة ولاية اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف (القرار ٣٦/٦٠)؛ وطلبت إلى الأمين العام أن يواصل تزويد شعبة حقوق الفلسطينيين بالأمانة العامة للأمم المتحدة، بالموارد التي تلزمها للاضطلاع ببرنامج عملها (القرار ٣٧/٦٠)؛ وطلبت مواصلة البرنامج الإعلامي الخاص الذي تضطلع به إدارة شؤون الإعلام التابعة للأمانة العامة بشأن قضية فلسطين (القرار ٣٨/٦٠). وفي نفس التاريخ، اعتمدت الجمعية العامة القرار ٣٩/٦٠ المعنون "تسوية قضية فلسطين بالوسائل السلمية".

الفصل الثالث

تنظيم الأعمال

ألف - العضوية وأعضاء المكتب

١٣ - تتألف اللجنة من الدول الأعضاء التالية: أفغانستان، إندونيسيا، أوكرانيا، باكستان، بيلاروس، تركيا، تونس، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، جنوب أفريقيا، السنغال، سيراليون، غيانا، غينيا، قبرص، كوبا، مالطة، مالي، ماليزيا، مدغشقر، ناميبيا، نيجيريا والهند.

١٤ - وفي رسالة مؤرخة ٥ آب/أغسطس ٢٠٠٥، طلب الممثل الدائم لجمهورية فنزويلا البوليفارية لدى الأمم المتحدة بقبول جمهورية فنزويلا البوليفارية في اللجنة بصفة مراقب. وفي الجلسة ٢٨٩، المعقودة في ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥، وافقت اللجنة على ذلك الطلب ورحبت بجمهورية فنزويلا البوليفارية للمشاركة، بصفة مراقب، في أعمال اللجنة. وأبلغ رئيس اللجنة الجمعية العامة بطلب حكومة جمهورية فنزويلا البوليفارية، في رسالة وجهها إليه. وعُملت رسالة الرئيس ومرفقها بوصفهما من وثائق الجمعية العامة (A/60/567).

١٥ - وفي الجلسة ٢٩٢ للجنة، المعقودة في ١٠ شباط/فبراير ٢٠٠٥، أعادت اللجنة انتخاب بول بادجي (السنغال) رئيساً؛ وانتخبت رودريغو مالميركا دياز (كوبا) نائبا للرئيس؛ وأعادت انتخاب روان عبد الغفور فرهادي (أفغانستان) نائبا للرئيس، وفيكتور كاميليري (مالطة) مقرراً.

١٦ - وفي الجلسة ذاتها، اعتمدت اللجنة برنامج عملها لعام ٢٠٠٦^(٣).

باء - المشاركة في أعمال اللجنة

١٧ - على غرار السنوات السابقة، أكدت اللجنة مجدداً ترحيبها بجميع مَنْ يرغب في المشاركة في أعمالها من الدول الأعضاء والمراقبين لدى الأمم المتحدة. ووفقاً للممارسة المرعية، شاركت فلسطين في أعمال اللجنة بصفة مراقب، وحضرت جميع الجلسات، وأبدت ملاحظات وقدمت مقترحات كي تنظر فيها اللجنة ومكتبها.

١٨ - وفي عام ٢٠٠٦، رحبت اللجنة مرة أخرى بجميع الدول والمنظمات التي شاركت في أعمالها في السنة السابقة بصفة مراقب^(٤).

(٣) A/AC.183/2006/CRP.1.

(٤) شارك في اجتماعات اللجنة بصفة مراقب: الأردن، وإكوادور، والإمارات العربية المتحدة، وبلغاريا، وبنغلاديش، والجزائر، والجمهورية العربية الليبية، والجمهورية العربية السورية، وسري لانكا، والصين، والعراق، وفنزويلا (جمهورية - البوليفارية)، وفيت نام، وقطر، والكويت، ولبنان، ومصر، والمغرب، وموريتانيا، والنيجر، ونيكاراغوا، واليمن، والاتحاد الأفريقي، وجامعة الدول العربية، ومنظمة المؤتمر الإسلامي، وفلسطين.

الفصل الرابع

استعراض الحالة المتعلقة بقضية فلسطين

١٩ - واصلت اللجنة، عملاً بولايتها، رصد الحالة في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، فضلاً عن التطورات السياسية ذات الصلة. ومارس الشعب الفلسطيني حقه في التصويت في انتخابات المجلس التشريعي الفلسطيني التي أجريت يوم ٢٥ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦ في جميع أرجاء قطاع غزة والضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية. وبصفة عامة، أدلى ٧٧ في المائة من الناخبين المسجلين بأصواتهم لانتخاب الهيئة التشريعية الجديدة. وراقب إجراء الانتخابات نحو ٢٠ ٠٠٠ مراقب وطني و ١ ٠٠٠ مراقب دولي، بما في ذلك بعثات من الاتحاد الأوروبي، والمعهد الديمقراطي الوطني، ومركز كارتر، وكندا. وخلص المراقبون إلى أن الحملة جرت في جو اتسم بالهدوء النسبي، بدون استخدام الدعاية الاستفزازية، رغم أن المرشحين والعاملين في الحملة الانتخابية وفي تنظيم الانتخابات لم يتمكنوا أحياناً من التنقل بشكل مرضٍ عبر نقاط التفتيش الإسرائيلية خلال فترة الحملة. وتلقى رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس والشعب الفلسطيني التهئة من الأمين العام والمجموعة الرباعية ومسؤولين آخرين في المجتمع الدولي على تنظيم عملية انتخابية حرة ونزيهة وأمنة مثلت معلماً هاماً في بناء المؤسسات الديمقراطية الفلسطينية. وأعلنت اللجنة الانتخابية المركزية الفلسطينية النتائج الرسمية التي أسفرت عن فوز حركة حماس بأغلبية تتألف من ٧٤ مقعداً. وحصلت حركة فتح على ٤٥ مقعداً، وفاز بالمقاعد الـ ١٣ المتبقية أحزاب أصغر ومستقلون.

٢٠ - وفي ٢٩ آذار/مارس، أدت الحكومة الفلسطينية الجديدة القسم أمام الرئيس عباس، حيث شملت أعضاء من حركة حماس ومستقلين، وتولى رئاسة الوزراء السيد إسماعيل هنية. وفي رسالة وجهها الرئيس عباس إلى السيد هنية، طلب الرئيس أن يتمشى برنامج الحكومة الجديدة مع برنامج الرئاسة الفلسطينية. ودعت المجموعة الرباعية الحكومة الجديدة إلى الالتزام بمبادئ عدم العنف، والاعتراف بحق إسرائيل في الوجود، وقبول الاتفاقات والالتزامات السابقة، بما فيها خريطة الطريق. ومنذ مرض رئيس الوزراء الإسرائيلي أرييل شارون، تولى السيد إيهود أولمرت مقاليد الحكم في ٤ كانون الثاني/يناير بصفته رئيساً للوزراء بالنيابة، إلى حين انتخابه في ٢٨ آذار/مارس. وفي ١٩ شباط/فبراير، أعلن رئيس الوزراء بالنيابة أولمرت أن إسرائيل لن تجري اتصالات مع حكومة فلسطينية تضم حركة حماس، ولن تحول نحو ٥٥ مليون دولار شهرياً من الضرائب والتعريفات إليها، وستحظر نقل المعدات إلى أجهزتها الأمنية. وفي ١٠ نيسان/أبريل قررت الجهات المانحة تجميد المعونة المباشرة إلى السلطة الفلسطينية إلى حين امتثالها للمبادئ الثلاثة التي حددتها المجموعة الرباعية. وفي الفترة التي

سيقت إجراءات الانتخابات وبعد إجرائها، أعلن رئيس الوزراء أولمرت عن اعتزامه القيام من طرف واحد بتحديد حدود إسرائيل في الضفة الغربية، بحيث تشمل مجتمعات استيطانية كبيرة، فضلا عن نهر الأردن بوصفه حدودا أمنية. وردا على ذلك، دعت المجموعة الرباعية الطرفين إلى تجنب التدابير المتخذة من طرف واحد التي تمس بمسائل الوضع النهائي.

٢١ - وبذلت جهود للتوصل إلى توافق في الآراء فيما بين مختلف الأطراف الفلسطينية. وفي يومي ٢٥ و٢٦ أيار/مايو، عقد مؤتمر للحوار الوطني الفلسطيني بقيادة الرئيس عباس ومشاركة رئيس الوزراء هنية وممثلين للأحزاب السياسية، والمجتمع المدني، والقطاع الخاص، والسلطة الوطنية الفلسطينية، ومنظمة التحرير الفلسطينية. وخلص بيان ختامي إلى أن وثيقة الأسرى (انظر الفقرة ٣١ أدناه) ينبغي أن تكون الأساس لمواصلة الحوار الوطني. وفي ٢٧ حزيران/يونيه، تم الاتفاق على وثيقة للوافق الوطني. وحتى أوائل تشرين الأول/أكتوبر، فإن الجهود التي يبذلها الرئيس عباس لتكوين حكومة وحدة وطنية تعبر عن المبادئ التي طرحتها المجموعة الرباعية لم تسفر عن شيء ملموس.

٢٢ - وبسبب الصعوبات الفلسطينية الداخلية، وامتناع إسرائيل عن دفع ملايين الدولارات من أموال الضرائب الفلسطينية، بالإضافة إلى عملياتها العسكرية المستمرة في الأرض المحتلة، نشأت أزمة سياسية ومالية خطيرة وحدث شلل تام في الجهود الرامية إلى استئناف الحوار بين الطرفين.

٢٣ - وقامت اللجنة، خلال الفترة المشمولة بالاستعراض، بعملية رصد دقيق للحالة على الأرض، وقد أثار جزعها الشديد تصاعد العنف في الأرض الفلسطينية المحتلة. إذ تواصل ارتفاع عدد الإصابات، وسط الفلسطينيين في الغالب الأعم، نتيجة إفراط السلطة القائمة بالاحتلال في استخدام القوة، وإن كان عدد الإصابات قد ارتفع أيضا وسط المدنيين الإسرائيليين في إسرائيل، نتيجة للتفجيرات الانتحارية. وخلال شهر حزيران/يونيه، صعدت إسرائيل سياسة القتل المستهدف للناشطين وقصف قطاع غزة. وفي ٩ حزيران/يونيه، أسفر انفجار على شاطئ في قطاع غزة عن مقتل سبعة مدنيين، ينتمون جميعا إلى أسرة واحدة. ودعا الأمين العام إلى إجراء تحقيق كامل، في حين أن منظمة رصد حقوق الإنسان خلصت إلى أن ذلك حدث نتيجة لقصف المدفعية الإسرائيلية. وقد أدانت اللجنة مرارا سياسة وممارسات القتل بدون محاكمة، بوصفها أمرا غير مسموح به بموجب القانون الإنساني الدولي. وأدانت بقوة، في الوقت نفسه، جميع الهجمات الإرهابية ضد المدنيين الإسرائيليين داخل إسرائيل، فهي هجمات لا يمكن تبريرها، وتضعف أي احتمالات لحدوث مصالحة بين الطرفين. ووقعت تفجيرات انتحارية في سوق الخضيرة في إسرائيل يوم ٢٦ تشرين الأول/

أكتوبر ٢٠٠٥، وفي نتانيا يوم ٥ كانون الأول/ديسمبر، وخارج مستوطنة "كدوميم" في شمال الضفة الغربية يوم ٣٠ آذار/مارس، وفي وسط تل أبيب يوم ١٧ نيسان/أبريل ٢٠٠٦، أدت مجتمعة إلى مقتل ٢١ إسرائيلي على الأقل وثلاثة من الأجانب.

٢٤ - وفي أواخر حزيران/يونيه وفي تموز/يوليه ٢٠٠٦، ازدادت الحالة الأمنية سوءاً، ليصبح شهر تموز/يوليه هو الشهر الذي شهد أكبر عدد من الوفيات في قطاع غزة منذ قرابة عامين. وفي ٢٥ حزيران/يونيه، هاجمت مجموعة فلسطينية مسلحة موقعاً للجيش قرب معبر كرم أبو سليم (كيريم شالوم)، وقتلت جنديين إسرائيليين وأسرت جندياً واحداً. ودعا الرئيس عباس إلى الإفراج فوراً عن الجندي الإسرائيلي ودعا في الوقت نفسه المجتمع الدولي والمجموعة الرباعية إلى منع إسرائيل من استغلال الحالة لغزو قطاع غزة. وفي يومي ٢٧ و ٢٨ حزيران/يونيه، وسع الجيش الإسرائيلي نطاق عملياته العسكرية، التي أطلق عليها الاسم الحركي "عملية أمطار الصيف"، مهاجماً الهياكل الأساسية في قطاع غزة. بما في ذلك قصف محطة كهرباء غزة، ليسفر ذلك عن انقطاع الكهرباء عن ٤٠ في المائة من قطاع غزة تقريباً، وانقطاع المياه عن الآلاف من سكان غزة. وجرى أيضاً تدمير ثلاثة جسور، مما أدى إلى تقسيم قطاع غزة إلى ثلاث وحدات معزولة عن بعضها البعض. ودعا الأمين العام إسرائيل إلى التحلي بضبط النفس وتجنب الأعمال التي تضر بالهياكل الأساسية المدنية وتضاعف من معاناة الشعب الفلسطيني. وفي ٦ تموز/يوليه، توغلت الدبابات الإسرائيلية مسافة تصل إلى ٦ كيلومترات داخل شمال قطاع غزة، وتمركزت في ثلاث مستوطنات سابقة في عملية أطلق عليها الاسم الحركي "بلوط باشان". وأسفر القتال عن مقتل ١٢ فلسطينياً على الأقل وجندي إسرائيلي واحد. وفي ٨ تموز/يوليه، دعا الأمين العام إسرائيل إلى العودة إلى إمداد غزة بالوقود ومواصلة إمدادها به بدون انقطاع، وكفالة مرور الأغذية والإمدادات الضرورية عن طريق معبر كارني. وقصف الطيران الإسرائيلي مكتب رئيس الوزراء هنية يوم ١ تموز/يوليه ومبنى وزارة الخارجية يوم ١٣ تموز/يوليه. وفي ٣ آب/أغسطس، بسبب الحرب في لبنان، أعربت وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)، ومعها وكالات العمل الإنساني التابعة للأمم المتحدة العاملة في الأرض الفلسطينية المحتلة^(٥)، عن القلق إزاء أنه بتركيز انتباه المجتمع الدولي على لبنان، فإن الأزمة التي بدأت في غزة في حزيران/يونيه يجري نسيانها. وأورد وكيل الأمين العام للشؤون السياسية في تقريره المقدم إلى مجلس الأمن في آب/أغسطس أنه

(٥) مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، ومكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، وبرنامج الأغذية العالمي، ومنظمة الصحة العالمية، ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة.

منذ انسحاب إسرائيل من قطاع غزة في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥ وحتى آب/أغسطس ٢٠٠٦، قُتل ٤٥٠ فلسطينياً. وجرح أكثر من ٢ ٥٠٠ شخص. وأبلغ مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية عن وفاة ٢٠٢ من الفلسطينيين، بينهم ٤٤ طفلاً، منذ بدء الهجوم الإسرائيلي في غزة يوم ٢٨ حزيران/يونيه. وقدر أنه، منذ بدء الانتفاضة الثانية في عام ٢٠٠٠، قُتل ما يقارب ٤ ٤٠٠ فلسطيني، وجرح نحو ٣١ ٠٠٠ غيرهم. وحتى تموز/يوليه ٢٠٠٦، تجاوز عدد الوفيات وسط الأطفال دون سن ١٨ عاماً ٨٥٠ حالة.

٢٥ - ولتحسين حرية التنقل والنشاط الاقتصادي للفلسطينيين الذين يعيشون في قطاع غزة، تم التوصل إلى اتفاق بشأن التنقل والعبور بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية في ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥. ونص الاتفاق على إعادة فتح معبر رفح مع مصر وغيره من نقاط العبور. وانتقلت المسؤولية عن معبر رفح إلى السلطة الفلسطينية بإشراف من مراقبي الاتحاد الأوروبي. بيد أن معبري رفح والمنظار (كارني) يعملان بصورة جزئية وحسب وبمعدلات تقل كثيراً عما يتوخاه الاتفاق. فخلال عام ٢٠٠٦، تحقق أقل من ١٠ في المائة من أهداف الحد الأدنى من الصادرات اليومية لقطاع غزة. وظل معبر رفح مغلقاً طوال معظم شهري تموز/يوليه وآب/أغسطس باستثناء يومين، مما منع الناس من مغادرة قطاع غزة أو الدخول إليه. ولم يحرز تقدم في الجوانب الأخرى من الاتفاق، مثل الربط بين غزة والضفة الغربية أو التقدم بشأن المطار والميناء. وحدث نقص حاد في السلع الغذائية، وأغلقت المخازن أبوابها، وبدأ العمل بنظام الحصص الغذائية. وأحدث الإغلاق كذلك أثراً خطيراً على تصدير المنتجات الزراعية من قطاع غزة. وتكلفت عمليات إغلاق معبر المنظار (كارني) الفلسطينيين ما يصل إلى ٥٠٠ ٠٠٠ دولار يومياً، حسب تقديرات مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية. وأدى كل من نقاط التفتيش والعقبات المادية ونظام التصاريح إلى تقسيم الضفة الغربية إلى ثلاث مناطق منفصلة بالإضافة إلى القدس الشرقية. وفي وادي الأردن، أقامت إسرائيل مجموعة من نقاط التفتيش والحواجز على الطرق بين الوادي وباقي الضفة الغربية، مما عزل الفلسطينيين عن أرضهم، وأسرهم، ووظائفهم. وتشمل العقبات المادية الجدار الفاصل، ونقاط التفتيش، ونقاط التفتيش الجزئية، والحواجز على الطرق، وبوابات الطرق، والأكوام الترابية، والجدران الترابية، والخنادق، والسيارات. وازداد عدد العقبات المادية من ٣٧٦ في آب/أغسطس ٢٠٠٥ إلى ٥٤٧ في آب/أغسطس ٢٠٠٦.

٢٦ - وفي ٩ آذار/مارس ٢٠٠٦، أعلن رئيس الوزراء بالنيابة إيهود أولمرت "خطة التقارب" التي ستسحب إسرائيل بموجبها من أجزاء في الضفة الغربية، وتقوم بضم "غوش إيتزيون"، و "كنف القدس"، و "معاليه أدوميم"، ومنطقة "أرييل"، ونهر الأردن بوصفه "حدوداً أمنية". وتعهد ببناء المنطقة "هـ ١" (E1) (وهي المنطقة الواقعة بين "معاليه

أدوميم“ والقدس). ورفضت المجموعة الرباعية، في بيانها المؤرخ ٩ أيار/مايو، أي خطوات تتخذ من طرف واحد بشأن مسائل الوضع النهائي من قبل أي من الطرفين. وفي آب/أغسطس ٢٠٠٦، ذكر رئيس الوزراء أُولمرت أنه بسبب الحرب في لبنان والضرر الكبير الذي حاق بشمال إسرائيل، لم تعد خطته تتصدر جدول أعمال حكومته.

٢٧ - ومن المسائل التي تثير قلق اللجنة البالغ الاستمرار في بناء الجدار الفاصل في الضفة الغربية والقدس الشرقية، فيما يشكل مخالفة لفتوى محكمة العدل الدولية الصادرة في ٩ تموز/يوليه ٢٠٠٤، وهي الفتوى التي أكدت من جديد عدم مشروعية الجدار. وفي ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٦، قام مجلس الوزراء الإسرائيلي بتعديل مسار الجدار، مما سيحكم سيطرة إسرائيل أكثر على أجزاء حيوية أخرى من الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية. وسيدمج المسار المعدل أكثر من ٣٧٠ ٠٠٠ مستوطن، أو قرابة ٨٧ في المائة من عدد المستوطنين. وضم الجدار في منطقة القدس ٢٢٨,٢ كيلومتر مربع من الضفة الغربية، فاصلا القدس الشرقية عن باقي الضفة الغربية وعازلا أكثر من ٢٣٠ ٠٠٠ من سكان القدس الفلسطينيين عن باقي الضفة الغربية. وسيعزل الجدار كذلك أكثر من مليوني فلسطيني يعيشون في الجانب الشرقي من الجدار عن القدس الشرقية. وسيفصل الجدار القدس الشرقية عن بيت لحم ورام الله، وهي مجتمعات مترابطة اجتماعيا وثقافيا واقتصاديا مع بعضها البعض. وستفصل بيت لحم كلية عن القدس، في حين أن مجمع مستوطنات ”عتسيون“ ستوسع لتضم المزيد من الأرض الفلسطينية. وفي ٢١ آذار/مارس، أصدر جيش الدفاع الإسرائيلي أمرا عسكريا بالاستيلاء على ٨١,٦ دونم من الأرض الفلسطينية في بيتونيا بالضفة الغربية من أجل بناء الجدار. وفي أيار/مايو، تعهد حاييم رامون وزير العدل الإسرائيلي بالانتهاء من بناء ٩٥ في المائة من الجدار بحلول نهاية عام ٢٠٠٦. وقد اكتمل بناء ٤٢ في المائة (٣٣٦ كيلومترا) من الهيكل المقرر بناؤه الذي يبلغ طوله ٧٩٠ كيلومترا. وهناك ١٠٢ كيلومتر من الجدار في مراحل مختلفة من البناء، وسيكتمل بناؤها في نهاية السنة. ولا تزال سبعة وستون كيلومترا في مرحلة الأعمال الورقية، وينتظر بناء جزء طوله ٢٨٥ كيلومترا الحصول على موافقة المحكمة الإسرائيلية. ولاحظت اللجنة التأخير في وضع سجل الأضرار لتعويض للمتضررين من أي أضرار مادية ناجمة عن بناء الجدار، وحثت الأمين العام على تكثيف جهوده في تلك الواجهة.

٢٨ - وخلال السنة، لاحظت اللجنة أيضا التوسع الذي لا هوادة فيه في الاستيطان. ويجري تعزيز الترابط الإقليمي بين مستوطنات القدس الشرقية. وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥، أعلنت إدارة الأراضي الإسرائيلية عطاءات من أجل ٣٥٠ وحدة إسكانية في ”معاليه أدوميم“، ليرتفع بذلك العدد الإجمالي لعطاءات الاستيطان في عام ٢٠٠٥ إلى

٦٦٥ وحدة. وفي شباط/فبراير ٢٠٠٦، عملت إدارة الأراضي الإسرائيلية على تنفيذ خطة لتوسيع مستوطنة "بسغات زئيف" التي يسكنها ٤٠ ٠٠٠ مستوطن. وفي آذار/مارس، استمر بناء المساكن الجديدة في كل من "كارمي تزور" و "الكرم"، و "كريات أربع"، و "بني هيفير"، و "سوسيا". واستمر التجريف من أجل إقامة سياج أمني جديد حول "عادورا" و "بني هيفير". ويقوم المستوطنون الذين أجلوا عن قطاع غزة بالاستقرار في مستوطنات "إشكولوت"، جنوب الخليل، و "أرييل"، وفي مستوطنة "مسكيوت" في وادي الأردن. ويسكن ٤٧ ٠٠٠ فلسطيني في وادي الأردن، إلى جانب ٨ ٣٠٠ مستوطن يعيشون في ٣١ مستوطنة. وضم إسرائيل لهذه المنطقة بحكم الواقع شكل ضمًا لمنطقة إضافية تبلغ ٢٨,٥ في المائة من الضفة الغربية. وفي ١٤ آذار/مارس، أكدت السلطات الإسرائيلية القائمة التي تحمل أسماء ٢٠٠٠ من الفلسطينيين المحظورين من العودة إلى وادي الأردن. وتم تحويل آلاف الدوغمات من الأراضي في المنطقة إلى مستوطنات وقواعد للجيش. وفي نيسان/أبريل، صادر جيش الدفاع الإسرائيلي ٢٥ دوغما تابعة لمدينتي بيت عمر وحلحول الفلسطينيين لإنشاء منطقة عازلة حول "كارمي تزور". وفي ٤ أيار/مايو، أعلن رئيس الوزراء أولمرت خطة لبناء آلاف المساكن الجديدة في المستوطنات لإسكان من تم إجلاؤهم من المستوطنات المعزولة. ووافق وزير الدفاع عامير بيريز على توسيع الولاية الإقليمية لتشمل أربع مستوطنات، هي: "غيفات زئيف"، و "أورانيت"، و "مسكيوت"، و "بيطار إليت". وفي ربيع عام ٢٠٠٦، بدأ البناء في ٣ ٥٠٠ وحدة جديدة في "نوف أدوميم" التي تمثل جزءا من مجمع مستوطنات "أدوميم". واكتمل العمل بالفعل في بناء مركز الشرطة الإسرائيلية في المنطقة "ه ١" (E1). وأذن جيش الدفاع الإسرائيلي بخطط لتوسيع الحدود البلدية لمستوطنة "بيطار إليت"، بما مقداره ٥٠٠ دوغم، رابطا المستوطنة بالخط الأخضر. وخطط لإنشاء منطقة صناعية في المنطقة. وفي ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦، طلبت وزارة البناء والإسكان الإسرائيلية تقديم عطاءات لبناء ٦٩٠ شقة في "بيطار إليت" و "معاليه أدوميم". وفي ٢١ أيلول/سبتمبر، دعت الوزارة إلى تقديم عطاءات لبناء ١٦٤ وحدة سكنية لمستوطنات "أرييل" و "الفاي ميناشيه"، و "كارني شومرون". وسيؤدي الجدار والتوسع المقرر في المستوطنات إلى وضع ٤٥,٥ في المائة من الضفة الغربية تحت السيطرة الإسرائيلية.

٢٩ - وازداد عدد سكان المستوطنات في الضفة الغربية بنسبة ٣ في المائة في الستة شهور الأولى من عام ٢٠٠٦، ليرتفع من ٢٥٣ ٧٤٨ مستوطنا إلى ٢٦٠ ٩٣٢ مستوطنا. ويشارك المستوطنون في مختلف الأحداث العنيفة بما في ذلك الهجوم على مزارعين فلسطينيين يعملون في أراضيهم؛ والهجوم على رعاة فلسطينيين وقتل أغنامهم؛ والتسبب في الإصابات لأطفال عائدين إلى منازلهم في الخليل؛ واقتلاع الآلاف من أشجار الزيتون وتدمير أشجار الفاكهة

في المزارع الفلسطينية في يطا، وكفر ثلث، بالقرب من قلقيلية؛ وإضرار النيران في قرية عوارته بالقرب من نابلس؛ والقيام بضرب فلسطينيين في سياراتهم وإتلافها؛ ورمي الحجارة على السيارات؛ وإغلاق الطرق بالقرب من القرى الفلسطينية. وقامت مستوطنة "بيطار إليت" بتصريف مياه المجاري في أراضي مملوكة لقريتي وادي فوقين وناهلين في حين أن مستوطنين من "أرييل" واصلوا ضخ مياه المجاري على أراضي زراعية فلسطينية مملوكة لسكان بوركين وكفر الديك. وأعلنت بلدية سلفيت حالة الطوارئ بعد أن أدت مياه المجاري المصرفة من "أرييل" إلى تلويث البئر الوحيدة التي تمد القرى المحيطة بالمياه. وحدثت هجمات أيضا من الفلسطينيين ضد المستوطنين الإسرائيليين.

٣٠ - وساءت الحالة المالية الضعيفة للسلطة الفلسطينية بشكل حاد نتيجة لقرارات إسرائيل والجهات المانحة وقف تحويل أموال التعريفات والمعونة المباشرة، وتقلص الأنشطة الاقتصادية الفلسطينية، وانخفاض إيرادات الضرائب المحلية. وساهم عدم دفع الأجور لموظفين في الخدمة المدنية يربو عددهم على ١٥٠.٠٠٠ موظف، وينتمي ٧٠.٠٠٠ منهم إلى الدوائر الأمنية، في تدهور البيئة الأمنية مع قيام موظفي الخدمة المدنية بالإعراب عن غضبهم بمظاهرات الاحتجاج، والإضرابات، واحتلال المباني الحكومية، والمواجهات. ويعتمد مليون فلسطيني تقريبا على العاملين لدى السلطة الفلسطينية الذين تمثل مرتباتهم ٢٥ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. واستجابة لمناشدة عاجلة من الرئيس عباس، اتخذت المفوضية الأوروبية إجراء في أوائل تموز/يوليه ٢٠٠٦ بإنشاء آلية دولية مؤقتة. وتمثلت خطواتها الأولى في توفير الوقود للمستشفيات في قطاع غزة لتمكينها من مواصلة توفير الخدمات الصحية الأساسية. وتشيد اللجنة بالجهود التي يبذلها العديد من الحكومات لتوفير إغاثة مالية فورية للحد من الأزمة المالية التي تعيشها السلطة الفلسطينية وتعرب عن التقدير للجامعة العربية والمؤسسات المالية الدولية والإقليمية على التزامها المستمر والمتزايد. وتعرب اللجنة عن تقديرها الكبير للجهود التي يبذلها جيمس ولفنسون بوصفه المبعوث الخاص للمجموعة الرباعية المعني بفك الارتباط في غزة لتنفيذ ولايته، فضلا عن دوره في إبرام الاتفاق بشأن التنقل والعبور.

٣١ - وتظل مسألة استمرار حبس عدد كبير من السجناء والمحتجزين الفلسطينيين في السجون الفلسطينية ومرافق الاعتقال مصدر قلق بالغ للجنة. وفي أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦، أشار تقرير أصدرته وزارة شؤون الأسرى والمحررين التابعة للسلطة الفلسطينية إلى أنه، منذ عام ١٩٦٧، فإن العدد الإجمالي للفلسطينيين الذين اعتقلتهم القوات الإسرائيلية في الأرض الفلسطينية المحتلة بلغ ٧٠٠.٠٠٠ شخص تقريبا (أي ٢٥ في المائة من السكان). وهناك ١٠.١٠٠ معتقل لا يزالون محتجزين في ٣٠ من السجون ومرافق الاعتقال الإسرائيلية. ومنذ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠، أي منذ بدء الانتفاضة الثانية، جرى اعتقال أو احتجاز نحو ٤.٠٠٠

طفل و ٥٠٠ امرأة. وتظل قرابة ١٢٠ امرأة قيد الحبس. ويتعرض السجناء والمحتجزون لممارسات تضر بصحتهم، وللتعذيب، والإهانة. وفي ١٠ أيار/مايو، أعلن سجناء سياسيون في السجون الإسرائيلية، بمن فيهم أعضاء قياديون في حركتي فتح وحماس، اتفاقاً بشأن مبادئ مشتركة للعمل والحوار الوطني جري بيانه في وثيقة سميت بوثيقة الأسرى. واعتُبرت الوثيقة أساساً للحوار الوطني الفلسطيني (انظر الفقرة ٢١ أعلاه). وفي ٢٩ حزيران/يونيه، اعتقلت إسرائيل ٦٤ مسؤولاً من مسؤولي السلطة الفلسطينية، بمن فيهم وزراء وأعضاء في المجلس التشريعي الفلسطيني. وفي ٥ آب/أغسطس، قامت القوات الإسرائيلية باعتقال رئيس المجلس التشريعي الفلسطيني عبد العزيز الدويك في رام الله. وأعرب الأمين العام عن القلق إزاء احتجاج المسؤولين الفلسطينيين، بمن فيهم أعضاء المجلس التشريعي الفلسطيني.

٣٢ - وما فتئت الحالة الإنسانية في الأرض الفلسطينية المحتلة تتدهور. وازدادت معدلات البطالة والفقر بصورة هائلة. وفي أيار/مايو ٢٠٠٦، بلغ معدل البطالة ٣٤ في المائة في الأرض الفلسطينية المحتلة ككل و ٤٤ في المائة في قطاع غزة. ويرتفع هذا المعدل إلى ٥٥ في المائة خلال حالات الإغلاق التام التي تفرضها إسرائيل. وعلى نحو مماثل، كان معدل الفقر يبلغ نحو ٥٠ في المائة، و ٧٠ في المائة تقريباً في قطاع غزة. وفي حزيران/يونيه ٢٠٠٦، قام برنامج الأغذية العالمي بزيادة عدد من يقدم لهم الأغذية في الأرض الفلسطينية المحتلة بنسبة ٢٥ في المائة، أي من ٤٨٠.٠٠٠ شخص إلى ٦٠٠.٠٠٠ شخص من غير اللاجئين. ولم يتمكن نحو مليونين من الفلسطينيين، أي ٥١ في المائة من السكان، من توفير احتياجاتهم اليومية من الطعام بدون مساعدة. وتظل معاناة النساء قاسية للغاية بالنظر إلى تدهور الحالة الأمنية والاقتصادية. وفي السنوات الست الماضية، تعرضت المئات من النساء للقتل أو الإصابة أثناء ذهابهن إلى العمل وعودتهن منه ونتيجة لمنعهن من الوصول إلى الخدمات الصحية. وتعمل النساء نصف عدد جميع الأسر التي تعيش في مخيمات اللاجئين الفلسطينيين. وتضررت الأسر التي تعيلها النساء بشكل غير متناسب من اشتداد الفقر المصاحب لأعمال العنف وحالات الإغلاق.

٣٣ - وتستمر معاناة الشعب الفلسطيني من تدني الاحتياجات من مياه الشرب المتاحة لهم وتدني نوعيتها، حيث تنجم تلك الأزمة عن قيام إسرائيل بإفهاك مستودعات المياه الجوفية الفلسطينية والسحب المفرط من آلاف الآبار غير القانونية المنتشرة في جميع أرجاء الضفة الغربية وقطاع غزة. وفي الضفة الغربية، تسيطر إسرائيل على ٨٣ في المائة من المياه الفلسطينية. وانتهكت إسرائيل أيضاً حق الفلسطينيين في المياه في وادي الأردن. وتفاقت أزمة المياه أكثر نتيجة للحالة الأمنية التي أعاققت المشاريع الرامية إلى تحسين نوعية المياه وتوفير بدائل لمصادر المياه المتاحة. وفي الضفة الغربية، هناك أكثر من ٢٢٠ منطقة سكنية، أي زهاء ٣٢٠.٠٠٠ شخص، ليست متصلة بأنابيب المياه الرئيسية. ويضطر المئات إلى شراء المياه من

صهاريج باهظة التكلفة وغير صحية. ويتعين على المزارعين استخدام المياه عالية التكلفة لري مزارع الخضر. وتقول مصادر طبية أن حالات الإسهال، والتهابات الجهاز الهضمي، والحمى، والفشل الكلوي، والعدوى، والمشاكل الجلدية تضر بغالبية الأطفال الفلسطينيين وتستمر إلى مرحلة البلوغ نتيجة لتدني إمدادات المياه.

٣٤ - وأعرب مسؤولو الأونروا عن الانزعاج إزاء أن الظروف المعيشية العامة للاجئين الفلسطينيين في قطاع غزة أصبحت "يرثى لها وأخذة في التدهور". وفي أوائل حزيران/يونيه، لم تكن السلطات قد استطاعت الدفع للموردين والموظفين والمدرسين لمدة ثلاثة شهور، مما أدى إلى اختلال الخدمات الأساسية، بما فيها الرعاية الطبية. وأدت القيود المتزايدة التي فرضتها إسرائيل على تنقل الفلسطينيين إلى زيادة اختناق الاقتصاد. وتتولى الوكالة توفير الرعاية لأكثر من ١,١ مليون من الناس في الأرض الفلسطينية المحتلة في إطار برنامجها للمساعدة الطارئة، وذلك بتوفير المساعدة النقدية والغذائية والوظائف المؤقتة. وفي أواخر حزيران/يونيه ٢٠٠٦، دفع القصف الإسرائيلي المستمر أكثر من ١ ٥٠٠ فلسطيني إلى الفرار من بيوتهم في منطقة بيت حانون إلى مخيم جباليا. وعملت أربع مدارس تابعة للوكالة بصفتها ملاجئ مؤقتة لمن اضطروا الفرار من بيوتهم. ومع تركيز الوكالة في أنشطتها على تخفيف معاناة اللاجئين الفلسطينيين في إطار ولايتها، فهي تقدم المساعدة أيضا لعدد من المدنيين من غير اللاجئين الذين تضرروا من الحرب في لبنان خلال شهري تموز/يوليه وآب/أغسطس.

٣٥ - وأعربت اللجنة عن التقدير للعمل الذي يؤديه برنامج تقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. واضطلع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بتمويل من اليابان، بدور محوري في دعم الانتخابات التشريعية الفلسطينية بإنشاء وحدة اتصال ودعم عملت بمثابة مركز موارد لأكثر من ١ ٠٠٠ مراقب دولي تولوا رصد الانتخابات. وبغية محاربة الفقر وإعادة تعمير الأرض الزراعية في المناطق الأشد تضررا، وقع البرنامج اتفاقا مع البنك الإسلامي للتنمية، بتمويل من منظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبك). وركز أول مشروع من نوعه مع المنظمة على القطاع الزراعي في منطقة طولكرم في الضفة الغربية التي عانت من القيود على التنقل والأضرار التي لحقت بالأراضي والهياكل الأساسية الزراعية. وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥، أوكلت السلطة الفلسطينية وإسرائيل ومكتب المبعوث الخاص للمجموعة الرباعية جيمس ولفنسون إلى البرنامج مهمة إزالة وإعادة تدوير الأنقاض المتخلفة عن تدمير المستوطنات في قطاع غزة. ونظرا لوجود ١,٢ طن من الأنقاض التي يتعين إزالتها، تبلغ تكلفة المشروع ٢٤,٧ مليون دولار، حيث تتولى إسرائيل توفير التمويل لذلك. وشكل القصف العنيف لمناطق المستوطنات السابقة عقبة أمام إحراز تقدم في هذا المشروع. وبتنسيق من اليابان والنرويج، يتولى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

قيادة تقييم الأضرار التي لحقت بالهياكل الأساسية والمساعدة في تخفيف حدة الأزمة الإنسانية عن طريق المخططات المولدة لفرص العمل، وإزالة النفايات الصلبة، وتوفير الاحتياجات الأساسية من الوقود والمعدات.

٣٦ - ومثل إنشاء المكتب التابع لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية في الأرض الفلسطينية المحتلة في عام ٢٠٠٠ استجابة للحالة الإنسانية المتدهورة في الضفة الغربية وقطاع غزة. ويهدف المكتب إلى تحسين الحالة الإنسانية بتعزيز التنسيق بين الوكالات لكفالة التوزيع الفعال للمساعدة الإنسانية. ويوفر المكتب تقارير تحليلية بشأن المسائل الحاسمة الأهمية لتزويد مقرري السياسات بالمعلومات ومساعدة منظمات المعونة في اتخاذ قراراتها التنفيذية. ويعمل المكتب بصفته راعياً لعملية النداءات الموحدة. وفي أيلول/سبتمبر، تعهدت الدول المانحة بتقديم مبلغ إضافي قدره ١١٦ مليون دولار، على الرغم من أن النداء الإنساني ظل ينقصه التمويل بنسبة ٤٢ في المائة.

الفصل الخامس

الإجراءات التي اتخذتها اللجنة

ألف - الإجراءات المتخذة وفقا لقرار الجمعية العامة ٣٦/٦٠

٣٧ - استمرت اللجنة، سعيا منها إلى تنفيذ ولايتها، في تعبئة المجتمع الدولي من أجل دعم الشعب الفلسطيني، بالتعاون مع هيئات الأمم المتحدة والحكومات والمنظمات الحكومية الدولية ومنظمات المجتمع المدني وغيرها من المنظمات، على النحو المبين أدناه.

١ - الإجراءات المتخذة في مجلس الأمن

٣٨ - خلال الفترة المشمولة بالاستعراض، واصل مجلس الأمن رصد الحالة على الأرض والجهود المبذولة لتنفيذ خريطة الطريق. وطوال السنة، عقد مجلس الأمن جلسات إحاطة شهرية في إطار بند جدول الأعمال المعنون "الحالة في الشرق الأوسط، بما فيها قضية فلسطين".

٣٩ - واجتمع مجلس الأمن في ٣٠ آذار/مارس ٢٠٠٦ في جلسة إحاطة شهرية أعقبتها مناقشة. وشارك في المناقشة رئيس اللجنة السيد بول بادجي وأدلى ببيان (انظر الوثيقة S/PV.5404).

٤٠ - واجتمع مجلس الأمن في ١٧ نيسان/أبريل ٢٠٠٦، بناء على طلب الممثل الدائم للبحرين، بصفته رئيسا لمجموعة الدول العربية خلال شهر نيسان/أبريل ٢٠٠٦ وباسم الدول الأعضاء في الجامعة العربية (انظر الوثيقة S/2006/227)، والقائم بالأعمال المؤقت لليمن بصفته رئيسا لمجموعة منظمة المؤتمر الإسلامي (انظر الوثيقة S/2006/239)، والممثل الدائم للمليزيا بصفته رئيسا لمكتب تنسيق حركة عدم الانحياز (انظر الوثيقة S/2006/240). وشارك رئيس اللجنة في المناقشة وأدلى ببيان (انظر الوثيقة S/PV.5411).

٤١ - واجتمع مجلس الأمن في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٦ في جلسة الإحاطة الشهرية التي أعقبتها مناقشة (انظر الوثيقة S/PV.5481).

٤٢ - واجتمع مجلس الأمن في ١٣ تموز/يوليه ٢٠٠٦، بناء على طلبين من الممثل الدائم للجزائر بصفته رئيسا لمجموعة الدول العربية خلال شهر حزيران/يونيه ٢٠٠٦ وباسم الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية (انظر الوثيقة S/2006/458)، والممثل الدائم لقطر (انظر الوثيقة S/2006/462). وصوت المجلس على مشروع قرار مقدم من قطر (انظر الوثيقة S/2006/508). ونال مشروع القرار ١٠ أصوات بينما عارضه عضو واحد، وامتنع أربعة أعضاء عن التصويت. ولم يعتمد مشروع القرار بسبب تصويت أحد الأعضاء الدائمين في المجلس ضده (انظر الوثيقة S/PV.5488).

٤٣ - واجتمع مجلس الأمن في ٢١ تموز/يوليه ٢٠٠٦ للاستماع إلى إحاطة موجزة مقدمة من المستشار الخاص للأمين العام ووكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسق شؤون الإغاثة في حالات الطوارئ، أعقبتها مناقشة. وشارك رئيس اللجنة في المناقشة وأدلى ببيان (انظر الوثيقة S/PV.5493).

٤٤ - واجتمع مجلس الأمن في ٢٢ آب/أغسطس ٢٠٠٦ في جلسة الإحاطة الشهرية التي أعقبتها مناقشة (انظر الوثيقة S/PV.5515).

٤٥ - واجتمع مجلس الأمن في ٢١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦، بناء على طلب من الأمين العام لجامعة الدول العربية (انظر الوثيقة S/2006/700). وعقدت مناقشة على المستوى الوزاري (انظر الوثيقة S/PV.5530).

٢ - بيانات صادرة عن اللجنة

٤٦ - في ٧ شباط/فبراير ٢٠٠٦، أصدر مكتب اللجنة بيانا بشأن إجراء انتخابات المجلس التشريعي الفلسطيني (انظر الوثيقة GA/PAL/1000).

٤٧ - وفي ٢٧ تموز/يوليه ٢٠٠٦، أصدر مكتب اللجنة بيانا بشأن العمليات العسكرية الإسرائيلية في الأرض الفلسطينية المحتلة (انظر الوثيقة GA/PAL/1017).

٣ - مشاركة رئيس اللجنة في مؤتمرات واجتماعات دولية

٤٨ - خلال السنة، شارك رئيس اللجنة في مناسبات نظمت دعماً لحقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف وساهم في مداولاتها. وشارك الرئيس في الحلقة الدراسية الإعلامية الدولية بشأن السلام في الشرق الأوسط، التي عقدت في موسكو في يومي ٨ و ٩ حزيران/يونيه ٢٠٠٦، ونظمتها إدارة شؤون الإعلام التابعة للأمانة العامة.

باء - الإجراءات التي اتخذتها اللجنة وشعبة حقوق الفلسطينيين وفقاً لقراري الجمعية العامة ٣٦/٦٠ و ٣٧/٦٠

١ - برنامج الاجتماعات والمؤتمرات الدولية

٤٩ - واصلت اللجنة، عن طريق برنامجها للاجتماعات والمؤتمرات الدولية، توعية المجتمع الدولي بالجوانب المتعددة لقضية فلسطين، وتعبئة الدعم الدولي لحقوق الشعب الفلسطيني والتسوية السلمية لقضية فلسطين.

٥٠ - وخلال الفترة المشمولة بالاستعراض، جرى تنظيم الأنشطة الدولية التالية تحت رعاية اللجنة:

(أ) اجتماع الأمم المتحدة وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بشأن قضية فلسطين، المعقود في كراكاس، في يومي ١٣ و ١٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥؛

(ب) منتدى الأمم المتحدة العام لدعم السلام بين الإسرائيليين والفلسطينيين، المعقود في كراكاس يوم ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥؛

(ج) حلقة الأمم المتحدة الدراسية المعنية بمساعدة الشعب الفلسطيني، المعقودة في القاهرة، في يومي ٢٦ و ٢٧ نيسان/أبريل ٢٠٠٦؛

(د) اجتماع الأمم المتحدة الدولي لدعم السلام الإسرائيلي - الفلسطيني، المعقود في مكتب الأمم المتحدة في فيينا في يومي ٢٧ و ٢٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٦؛

(هـ) مشاورات مع منظمات المجتمع المدني، عقدت في مكتب الأمم المتحدة في فيينا، في ٢٩ حزيران/يونيه ٢٠٠٦؛

(و) مؤتمر الأمم المتحدة الدولي للمجتمع المدني من أجل دعم السلام في الشرق الأوسط، المعقود في مكتب الأمم المتحدة في جنيف، في يومي ٧ و ٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦؛

٥١ - وحضر جميع الأنشطة المذكورة أعلاه ممثلون عن الحكومات، وعن فلسطين، والمنظمات الحكومية الدولية، وكيانات منظومة الأمم المتحدة، فضلا عن ممثلين للمجتمع المدني ووسائل الإعلام. وصدرت تقارير الاجتماعات في شكل منشورات لشعبة حقوق الفلسطينيين، وأصبحت متاحة من خلال نظام الأمم المتحدة للمعلومات المتعلقة بقضية فلسطين وفي موقع الشعبة على الإنترنت.

٥٢ - وخلال حلقة الأمم المتحدة الدراسية المعنية بمساعدة الشعب الفلسطيني، التي عقدت في القاهرة، قام السيد أحمد أبو الغيط وزير الخارجية في جمهورية مصر العربية باستقبال وفد اللجنة، حيث شدد على الطابع الملح لدعم السلام في الشرق الأوسط ورحب بجهود اللجنة في ذلك الصدد. وفي فيينا، فيما يتصل باجتماع الأمم المتحدة الدولي لدعم السلام الإسرائيلي - الفلسطيني، اجتمع وفد اللجنة مع السفير رالف شايده، رئيس إدارة الشرق الأوسط في وزارة الخارجية النمساوية. وعلى هامش مؤتمر الأمم المتحدة الدولي للمجتمع المدني من أجل دعم الشعب الفلسطيني المعقود في جنيف، عقد وفد اللجنة اجتماعات في وزارة الخارجية الاتحادية السويسرية في بيرن، ومع لجنة الصليب الأحمر الدولية، والاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر.

٢ - التعاون مع المنظمات الحكومية الدولية

٥٣ - واصلت اللجنة طوال هذا العام تعاونها الوثيق مع الاتحاد الأفريقي، وحركة عدم الانحياز، ومنظمة المؤتمر الإسلامي، عن طريق مشاركة رئيس اللجنة في اجتماعات هذه الكيانات، وعن طريق مشاورات دورية عقدت في مقر الأمم المتحدة.

٥٤ - وواصلت اللجنة تعاونها بشأن قضية فلسطين مع الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي. وعقد المكتب مشاورات مع ممثلي الاتحاد الأوروبي في آذار/مارس ٢٠٠٦ (تحت رئاسة النمسا) في إطار الجهود الجارية لإقامة علاقات بناءة مع أعضاء الاتحاد بشأن القضايا ذات الاهتمام المشترك.

٣ - التعاون مع المجتمع المدني

منظمات المجتمع المدني

٥٥ - واصلت اللجنة عملها مع منظمات المجتمع المدني والمؤسسات الأكاديمية ومجامع الفكر والبحث وممثلي وسائط الإعلام، عن طريق المشاورات مع ممثلي المجتمع المدني، والمشاركة في الاجتماعات المنظمة من جانب منظمات المجتمع المدني، واعتماد منظمات جديدة. وجرى استعراض هذا العمل والمضي به قدما في مؤتمر الأمم المتحدة الدولي للمجتمع المدني من أجل دعم الشعب الفلسطيني. ووفرت اللجنة لمنظمات المجتمع المدني من جميع مناطق العالم فرصة لمناقشة الحالة على الأرض، وتعزيز برامجها الجارية، ووضع مقترحات عملية المنحى دعما للشعب الفلسطيني، وتحسين تنسيق أنشطتها. وأعربت اللجنة عن تقديرها للعمل الذي تضطلع به منظمات المجتمع المدني وشجعت تلك المنظمات على مواصلة عملها من أجل التوصل إلى سلام عادل ودائم في الشرق الأوسط.

٥٦ - وقامت اللجنة بمواصلة وتعزيز اتصالاتها مع آليات التنسيق الوطنية والإقليمية والدولية التي تتعاون معها بالإضافة إلى اتصالاتها القائمة مع عدد كبير من المنظمات غير الحكومية كل على حدة. وشارك ممثلون للمجتمع المدني في جميع الاجتماعات التي نُظمت تحت رعاية اللجنة، بما في ذلك في الاحتفال باليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥. واعتمدت اللجنة كذلك أثناء الفترة المشمولة بالاستعراض ١٣ منظمة غير حكومية جديدة، بما يشمل منطمتين بصفة مراقب. وعقدت في مكتب الأمم المتحدة في فيينا مشاورات بين وفد اللجنة وممثلي منظمات المجتمع المدني المعتمدة لديها في ٢٩ حزيران/يونيه ٢٠٠٦، عقب الاجتماع الدولي للأمم المتحدة لدعم السلام الإسرائيلي - الفلسطيني. وقدم ممثلو المنظمات غير الحكومية المشاركون بمناقشة الأزمة الإنسانية في الأرض

الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وتبادلوا الآراء مع وفد اللجنة بشأن سبل تحسين تعاونهم. وظل رئيس اللجنة يلتقي طوال السنة بممثلي منظمات المجتمع المدني في نيويورك وكذلك في إطار الاجتماعات المنظمة برعاية اللجنة خارج المقر.

٥٧ - واستمرت شعبة حقوق الفلسطينيين في تشغيل موقعها على الشبكة تحت اسم "شبكة المنظمات غير الحكومية المعنية بقضية فلسطين" بوصفه أداة لتبادل المعلومات ومن أجل التعاون بين المجتمع المدني واللجنة. وعنوان الموقع على الشبكة هو: <http://www.un.org/depts/dpa/ngo>. وبناء على طلب اللجنة، استمرت الشعبة أيضا في إصدار نشرتها الإخبارية نصف الشهرية "NGO Action News" (أبناء منجزات المنظمات غير الحكومية) التي تغطي أنشطة المجتمع المدني المتعلقة بمختلف جوانب قضية فلسطين.

البرلمانات والمنظمات البرلمانية الدولية

٥٨ - واصلت اللجنة تطوير اتصالاتها مع البرلمانات الوطنية والإقليمية ومنظماتها، ودعت عددا من البرلمانيين إلى إلقاء كلمات في جلساتها. وخلال السنة، اجتمع مكتب اللجنة مع أعضاء المجلس التشريعي الفلسطيني، والكنيست، وبرلمانات وطنية أخرى.

٤ - البحوث والرصد والمنشورات

٥٩ - قامت الشعبة بأنشطة في مجالي البحوث والرصد، وردت على طلبات الحصول على المعلومات والإحاطات بشأن قضية فلسطين، كما قامت، بتوجيه من اللجنة، التي كررت تأكيدها على أهمية برنامج البحوث والرصد والمنشورات، بإعداد المنشورات الواردة أدناه من أجل تعميمها بوسائل بينها نظام الأمم المتحدة للمعلومات المتعلقة بقضية فلسطين:

(أ) نشرة شهرية عن الإجراءات التي تتخذها الأمم المتحدة والمنظمات الحكومية الدولية المتعلقة بقضية فلسطين؛

(ب) تقرير شهري عن الأحداث المتعلقة بقضية فلسطين حسب تسلسلها الزمني، مستمد من تقارير وسائط الإعلام وغيرها من المصادر؛

(ج) تقارير عن الاجتماعات والمؤتمرات الدولية التي تنظم تحت رعاية اللجنة؛

(د) نشرات خاصة ومذكرات إعلامية عن الاحتفال باليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني؛

(هـ) تقارير دورية تُستعرض فيها التطورات المتصلة بعملية السلام في الشرق الأوسط؛

(و) تجميع سنوي لقرارات ومقررات الجمعية العامة ومجلس الأمن المتعلقة بقضية فلسطين.

٥ - نظام الأمم المتحدة للمعلومات المتعلقة بقضية فلسطين

٦٠ - واصلت شعبة حقوق الفلسطينيين، بالتعاون مع الدوائر التقنية والمكتبية المعنية التابعة للأمانة العامة للأمم المتحدة، إدارة وصون وتوسيع وتطوير نظام الأمم المتحدة للمعلومات المتعلقة بقضية فلسطين، عملاً بالولايات السنوية المتتالية الصادر بها تكليف من الجمعية العامة. وشملت تلك العمليات الارتقاء المستمر بالمكونات التقنية للنظام لكفالة وجوده من غير انقطاع على الإنترنت، ولا سيما من خلال الصفحة البابية المسماة "قضية فلسطين"، التي أنشأتها وتشغلها الشعبة أيضاً، والموجودة على صفحة الاستقبال الخاصة بموقع الأمم المتحدة، تحت عنوان "السلم والأمن"، كما شملت توسيع مجموعة الوثائق بحيث تضم الوثائق الحديثة والقديمة ذات الصلة بالموضوع. وإضافة إلى ذلك، استمر اتخاذ خطوات لتحسين سهولة استعمال النظام وزيادة فائدته (<http://domino.un.org/unispal.nsf>)، بما في ذلك بإدراج محتوى سمعي - بصري إضافي فيه.

٦ - برنامج تدريب موظفي السلطة الفلسطينية

٦١ - شارك موظفان من وزارة خارجية السلطة الفلسطينية في برنامج تدريبي نظمته الشعبة في الفترة من أيلول/سبتمبر إلى كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥، بالتزامن مع الدورة الستين للجمعية العامة. وقام المتدربان بالاطلاع على جوانب شتى من عمل الأمانة العامة وغيرها من الأجهزة، وأجرى بحثاً تتعلق بمواضيع محددة.

٧ - اليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني

٦٢ - جرى الاحتفال باليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني في ٢٩ تشرين الثاني/أكتوبر ٢٠٠٥ بمقر الأمم المتحدة ومكاتبها في جنيف وفيينا. وبمناسبة الاحتفال بهذا اليوم في المقر، نظمت البعثة المراقبة الدائمة لفلسطين لدى الأمم المتحدة، برعاية اللجنة، عرضاً قدمته فرقة الفنون للرقص تحت عنوان "رقص المآسي والأحلام"، بالإضافة إلى اجتماع استثنائي عقدته اللجنة وأنشطة أخرى. ولاحظت اللجنة مع التقدير أن مدناً عديدة في شتى أنحاء العالم قد احتفلت أيضاً باليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني. وترد تفاصيل الاحتفال في نشرة خاصة أصدرتها شعبة حقوق الفلسطينيين.

٦٣ - وقررت اللجنة، عند إقرار جدول أعمالها، تنظيم الاحتفال باليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني على نحو مشابه في عام ٢٠٠٦.

الفصل السادس

الإجراءات التي اتخذتها إدارة شؤون الإعلام وفقا لقرار الجمعية العامة ٣٨/٦٠

٦٤ - واصلت إدارة شؤون الإعلام، عملاً بقراري الجمعية العامة ٣٠/٥٩ المؤرخ ١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤ و ٣٨/٦٠، تنفيذ برنامجها الإعلامي الخاص المتعلق بقضية فلسطين. وقد استعانت الإدارة بعدد من الوسائل لنشر المعلومات المتعلقة بالقضية الفلسطينية في أوساط المجتمع الدولي.

٦٥ - واضطلعت أقسام التلفزيون والإذاعة والصحافة والتصوير والإنترنت الأخبارية التابعة للإدارة بتغطية قضية فلسطين بشكل منتظم، كما أتاحت تغطية حية ومسجلة للجلسات المفتوحة التي عقدتها الجمعية العامة ومجلس الأمن والهيئات الحكومية الدولية الأخرى بشأن القضية. وقامت تلك الأقسام أيضا بتغطية برامج وأنشطة أخرى تم التطرق فيها إلى حالة القضية.

٦٦ - وخلال الفترة المشمولة بالاستعراض، أصدرت الإدارة ١٤٨ بيانا صحفيا بشأن قضية فلسطين (٧٨ باللغة الإنكليزية و ٧٠ باللغة الفرنسية). وفي أيار/مايو ٢٠٠٦، أصدرت الإدارة الطبعة المنقحة من منشور "حقائق أساسية عن الأمم المتحدة" باللغتين الفرنسية والإسبانية، حيث تتضمن هذه الطبعة قسما موسعا عن الشرق الأوسط يتناول جميع جوانب قضية فلسطين. وأصدرت في تزامن مع ذلك نسخة منقحة من الكتيب المصاحب الأصغر حجما "الأمم المتحدة بإيجاز" بجميع اللغات الرسمية الست.

٦٧ - ووفرت إذاعة الأمم المتحدة تغطية منتظمة لمختلف جوانب قضية فلسطين والمسائل ذات الصلة في النشرات الإخبارية ومجلات الشؤون المعاصرة باللغات الرسمية وغير الرسمية. ومن بين المواضيع والمسائل التي شملتها التغطية ما يلي: الأزمة الغذائية في غزة نتيجة لإغلاق معبر كارني؛ وطلب الأونروا لـ ٩٥,٥ مليون دولار لإعادة بناء غزة والضفة الغربية؛ وتحذير برنامج الأغذية العالمي بشأن الأزمة الإنسانية المتفاقمة في غزة؛ وحث الأمين العام لإسرائيل على احترام القانون الإنساني الدولي.

٦٨ - وتغطي وحدة اللغة العربية جميع البيانات الصادرة عن مجلس الأمن، والأمين العام، والمبعوث الخاص المعني بالشرق الأوسط، ووكيل الأمين العام للشؤون السياسية. وتعاقدت الوحدة مع مراسلين غير متفرغين يعيشان في الضفة الغربية وغزة، وأدت تقاريرهما المرسلة من المنطقة إلى تحسين نوعية نواتج الوحدة.

٦٩ - وظل موقع الأمم المتحدة على الإنترنت يحمل صفحة عن قضية فلسطين ضمن الموقع المسمى "قضايا عالمية"، بالإضافة إلى الصفحتين المسميتين "السلم والأمن" و "اللاجئون". وثمة وصلات مؤدية إلى قاعدة بيانات نظام الأمم المتحدة للمعلومات المتعلقة بقضية فلسطين وإلى غيرها من الصفحات التي تعدها إدارة الشؤون السياسية. وعلاوة على ذلك، يقوم قسم مواقع الأمم المتحدة على الإنترنت ببث وقائع جميع الجلسات التي يعقدها مجلس الأمن والجمعية العامة ومعظم المؤتمرات الصحفية التي تعقد بمقر الأمم المتحدة عن قضية فلسطين. وتتاح تلك الوقائع بعد ذلك مباشرة على شكل بث مسجل.

٧٠ - وتم توفير تغطية مكثفة لقضية فلسطين ولطائفة واسعة من التطورات والمسائل المتعلقة بها من خلال موقع مركز أنباء الأمم المتحدة على الإنترنت. واستمر عدد زوار الموقع (المتاح بجميع اللغات الرسمية) في الازدياد. ويلاحظ أن النسخة العربية للموقع سجلت أكثر من مليون عملية تصفح خلال الاثني عشر شهرا الماضية. وعلى للنسختين الإنكليزية والفرنسية للموقع، شكلت المسائل ذات الصلة موضوعا لقراءة ٤٠٠ تقرير إخباري جرى توزيعها أيضا في شتى أنحاء العالم على نحو ٤٣ ٠٠٠ مشترك في خدمة البريد الإلكتروني لدائرة أنباء الأمم المتحدة. وشهدت الفترة المشمولة بالاستعراض أيضا زيادة ملحوظة في استخدام صفحة "تحت المجهر" بالموقع التي توفر للزوار وصلات ميسرة إلى النطاق الواسع من موارد الأمم المتحدة المتعلقة بقضية فلسطين، بما في ذلك وصلات إلى التقارير والبيانات والقرارات الرئيسية وغيرها من المواد ذات الصلة.

٧١ - ووزع تلفزيون الأمم المتحدة ١٢ قصة تتصل بقضية فلسطين عن طريق شبكة "يونيفيد" (UNifeed) الإخبارية، وهي شبكة للتغذية الإخبارية التلفزيونية اليومية عن طريق السواتل تصل إلى المئات من شبكات البث حول العالم.

٧٢ - ونظمت الإدارة، في إطار برنامجها الإعلامي الخاص بقضية فلسطين، برنامجا تدريبيا لعشرة من شباب الصحفيين الفلسطينيين، في مقر الأمم المتحدة، وفي واشنطن العاصمة، ومكتب الأمم المتحدة في جنيف في الفترة من ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر إلى ٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥. وكان الهدف من البرنامج هو تعزيز قدرات المشاركين بصفتهن إعلاميين متخصصين.

٧٣ - وبتعاون مع وزارة خارجية الاتحاد الروسي، نظمت الإدارة حلقة دراسية إعلامية دولية عن السلام في الشرق الأوسط في موسكو يومي ٨ و ٩ حزيران/يونيه ٢٠٠٦، شارك فيها ٧٢ شخصا. وأصدرت نشرات صحفية عن مداوالات الحلقة الدراسية التي دامت يومين. ولقيت الحلقة تغطية من صحف جيروزاليم بوست، ידיعوت أحرونوت، وهآرتس،

والأيام، والأهرام، فضلا عن وكالتي إيتار - تاس وإنترفاكس للأنباء، ووكالة الأنباء الفلسطينية (وفا)، وقنوات تلفزيون روسية رئيسية.

٧٤ - وقامت مكتبة داغ همرشولد بتحويل الوثائق المتعلقة بلجنة الأمم المتحدة الخاصة بفلسطين (التي تحمل سلسلة الرموز A/AC.21) إلى بيانات رقمية بهدف ضمها إلى مجموعة وثائق نظام الأمم المتحدة للمعلومات المتعلقة بقضية فلسطين.

٧٥ - وواصلت شبكة مراكز ودوائر ومكاتب الأمم المتحدة للإعلام نشر معلومات عن قضية فلسطين وتنظيم أنشطة خاصة للتوعية. ووجه اهتمام جهات مستهدفة إلى نشرات صحفية وبيانات ووثائق ومواد سمعية بصرية، ونُشرت هذه النشرات والبيانات والوثائق في مواقع تلك الجهات على الإنترنت وجرت إتاحتها لزوار المكتبات المرجعية التابعة لكل منها.

٧٦ - وكانت الدعاية لليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني من المجالات الرئيسية التي انصب عليها التركيز في هذه الأنشطة. وساعدت الإدارة في تركيب المعرض السنوي عن قضية فلسطين بمقر الأمم المتحدة. ونظمت مراكز ودوائر ومكاتب الأمم المتحدة للإعلام مناسبات وأنشطة خاصة، بما فيها مؤتمرات ومنتديات عمومية، سواء وحدها أو بالاشتراك مع المؤسسات الأكاديمية، أو وزارات الخارجية، أو رابطات الأمم المتحدة. وجرى تعميم رسالة الأمين العام الخاصة بهذه المناسبة على نطاق واسع باللغات الرسمية وغير الرسمية.

٧٧ - بالإضافة إلى ذلك، قدم دعم لاجتماع الأمم المتحدة لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بشأن قضية فلسطين، المعقود في كاراكاس؛ وحلقة الأمم المتحدة الدراسية المعنية بمساعدة الشعب الفلسطيني، المعقود في القاهرة؛ واجتماع الأمم المتحدة الدولي لدعم السلام الإسرائيلي - الفلسطيني، المعقود في فيينا؛ وللمفوضة العامة للأونروا خلال زيارتها إلى بروكسل وواشنطن العاصمة.

الفصل السابع

استنتاجات اللجنة وتوصياتها

٧٨ - اتسمت هذه السنة بتدهور مستمر في الحالة الأمنية والإنسانية في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية. وأعربت اللجنة عن قلقها بوجه خاص إزاء التوغلات الإسرائيلية في غزة خلال الأشهر الأخيرة وما يخلقه ذلك من آثار مدمرة بالنسبة للشعب الفلسطيني وآماله في السلام. وتدعو اللجنة إسرائيل إلى وقف عملياتها العسكرية في الأرض الفلسطينية المحتلة وأن تكف عن اتخاذ أي تدابير أخرى تؤدي إلى زيادة تقويض المؤسسات الفلسطينية. وتذكر اللجنة إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، بأنها ملزمة باتفاقية جنيف المتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب التي تلزم الأطراف بحماية المدنيين خلال أعمال القتال. وأكد كل من الجمعية العامة ومجلس الأمن مرارا على انطباق الاتفاقية على الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية. ويجب على إسرائيل أن تكف عن توغلاتها في غزة، وتوقف عملياتها العسكرية الهجومية في الأرض الفلسطينية المحتلة، وتسحب قواتها إلى مواقعها الأصلية خارج غزة، وتقوم بالإفراج، فورا وبدون شروط، عن جميع السجناء من أعضاء الحكومة وأعضاء البرلمان، فضلا عن غيرهم من السجناء الفلسطينيين. وتدين اللجنة بشدة قيام أي من الطرفين بقتل المدنيين الأبرياء. وتدين اللجنة الهجمات الصاروخية على إسرائيل وتدعو الجماعات المسلحة الفلسطينية إلى وقف هذه الأنشطة. وتعارض اللجنة بشدة توسيع المستوطنات في الضفة الغربية والجهود الرامية إلى إكمال بناء الجدار على الأرض الفلسطينية. ومما يثير جزع اللجنة بشدة عزم الحكومة الإسرائيلية على توسيع المجمعات الاستيطانية الكبيرة في الضفة الغربية، مما سيعزل القدس الشرقية عن الضفة الغربية ويفصل القسم الجنوبي من الضفة الغربية عن قسمها الشمالي. وتعرب اللجنة مجددا عن موقفها المبدئي الذي مفاده أن تشييد إسرائيل للمستوطنات وللجدار على الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، أمر مخالف للقانون الإنساني الدولي وللعديد من القرارات التي اتخذها كل من مجلس الأمن والجمعية العامة منذ عام ١٩٦٧، كما أنه مخالف لأحكام خريطة الطريق. وتذكر اللجنة الأمين العام بالطابع الملح لإنشاء سجل للأضرار الناجمة عن بناء الجدار.

٧٩ - وترحب اللجنة بتوقيع المنظمات الفلسطينية الرئيسية على اتفاق الوفاق الوطني، والقرار بتشكيل حكومة وحدة وطنية، وتحديد رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية محمود عباس بوصفه الشخص المكلف بالمفاوضات مع إسرائيل. وقد شكلت هذه الخطوات تطورات هامة وينبغي لإسرائيل والمجتمع الدولي تأييدها. وفي الوقت نفسه، ينبغي للمجتمع الدولي التركيز على وضع نقاط مرجعية عملية وهامة لتشجيع الطرفين على التوصل إلى

وقف متبادل لإطلاق النار ودعم جهود السلام الدولية الرئيسية، بما في ذلك مبادرة السلام العربية وخريطة الطريق. وتكرر اللجنة التأكيد على أن الحل التفاوضي وحده هو الذي يمكن أن يحقق هدف التسوية الشاملة والعادلة والدائمة لقضية فلسطين عن طريق وجود دولتين، إسرائيل وفلسطين، على أساس حدود عام ١٩٦٧. ويجب أن تقوم التسوية بصفة خاصة على قرارات مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) و ١٣٩٧ (٢٠٠٢) و ١٥١٥ (٢٠٠٣)، وغيرها من القرارات ذات الصلة. وتعرب اللجنة عن أملها في أن يواصل مجلس الأمن والمجموعة الرباعية والأطراف الفاعلة الأخرى في المجتمع الدولي العمل من أجل تحقيق هذا الهدف.

٨٠ - وتعتقد اللجنة اعتقاداً جازماً أن بوسعها، عن طريق برنامج الأنشطة الصادر بها تكليف لشعبة حقوق الفلسطينيين، مواصلة تركيز الوعي الدولي بمختلف جوانب قضية فلسطين، فضلاً عن مواصلة حشد الدعم الدولي لحقوق الشعب الفلسطيني وإيجاد تسوية سلمية لقضية فلسطين. وفي هذا الصدد، تؤكد اللجنة على الإسهام الأساسي للشعبة في دعم ولايتها الرامية إلى تمكين الشعب الفلسطيني من ممارسة حقوقه غير القابلة للتصرف. وفي ذلك الصدد، تلاحظ اللجنة مع الارتياح ما يلي: (أ) مستوى الحوار، والمشاركة، والدعم من جانب المجتمع الدولي بغية تحقيق أهداف برنامجها فيما يتصل في آن واحد، على سبيل المثال، بالمشاركة في الاجتماعات المعقودة واستخدام ما توفره الشعبة من مواد مطبوعة وإلكترونية؛ (ب) عدد منظمات المجتمع المدني المعتمدة لدى اللجنة؛ (ج) عدد الصفحات التي يتم الاطلاع عليها على موقع الأمم المتحدة في الإنترنت المتعلق بقضية فلسطين. وترى اللجنة أيضاً أن برنامج التدريب السنوي لموظفي السلطة الفلسطينية أثبت فائدته وتطلب مواصلة العمل به.

٨١ - وترى اللجنة أن برنامجها للاجتماعات والمؤتمرات الدولية يسهم في تركيز اهتمام الحكومات والمنظمات الحكومية الدولية ومنظمات المجتمع المدني، والجمهور عموماً على المسائل البالغة الأهمية المتصلة بتحقيق تقدم نحو إيجاد تسوية سلمية للصراع. فهذه الاجتماعات تسلط الضوء على أكثر القضايا إلحاحاً، مثل ضرورة إنهاء أعمال العنف، ووقف الأنشطة الاستيطانية، وتحسين الأوضاع المعيشية للسكان الفلسطينيين. وهي تسهم في توعية المجتمع الدولي بالسبب الجذري للصراع، أي احتلال إسرائيل للأرض الفلسطينية، بما فيها القدس الشرقية. كما أنها تحشد دعم المجتمع الدولي للجهود المبذولة لحل الصراع، بما يشمل تنفيذ خريطة الطريق وعقد مؤتمر دولي للسلام. وستواصل اللجنة هذا البرنامج لزيادة الدعم الرامي إلى حصول الشعب الفلسطيني على حقوقه غير القابلة للتصرف وفقاً للشرعية الدولية. وستواصل اللجنة هذا البرنامج لزيادة الدعم الرامي إلى حصول الشعب الفلسطيني على حقوقه غير القابلة للتصرف

وفقا للشرعية الدولية. وتنوي اللجنة من خلال برنامج اجتماعاتها لعام ٢٠٠٧، أن تتناول مسائل من قبيل الآثار الضارة للخطوات التي تتخذها من طرف واحد السلطة القائمة بالاحتلال؛ ومسؤولية جميع الحكومات عن تطبيق القانون الدولي على جميع جوانب قضية فلسطين، وفقا لفتوى محكمة العدل الدولية؛ وضرورة عقد مؤتمر للأطراف المتعاقدة السامية في اتفاقية جنيف الرابعة، بالنظر إلى انتهاك السلطة القائمة بالاحتلال للقانون الإنساني الدولي بصورة منهجية؛ والآثار السلبية للسياسة الاستيطانية وبناء الجدار على التوصل إلى حل قائم على أساس وجود دولتين؛ والمسؤولية الدولية الجماعية عن حماية الشعب الفلسطيني؛ وضرورة تخفيف المشاق الإنسانية والاجتماعية - الاقتصادية، بما في ذلك محنة النساء والأطفال الفلسطينيين؛ ودور المجتمع المدني.

٨٢ - وتثني اللجنة على منظمات المجتمع المدني لما بذلته من جهود لإعلاء شأن الشرعية الدولية فيما يتعلق بقضية فلسطين من خلال الدعوة وتعبئة الرأي العام، ولما قامت به من مبادرات من أجل تخفيف محنة الشعب الفلسطيني. وتنوّه اللجنة بالدعم الذي تتلقاه من الأمانة العامة لتعزيز تعاونها مع المجتمع المدني. وتشجع اللجنة منظمات المجتمع المدني على توسيع نطاق أنشطتها وتركيز جهودها في مجال الدعوة على الصعد المحلية والوطنية والإقليمية والدولية فيما يتعلق بالالتزامات القانونية للحكومات، التي أكدت عليها فتوى محكمة العدل الدولية، وعلى تنسيق تلك الجهود. وتؤيد اللجنة جميع المبادرات الإنسانية ومبادرات تقديم المساعدة الرامية إلى تحسين الحياة اليومية للفلسطينيين. وسوف تواصل اللجنة إشراك البرلمانيين في برنامج اجتماعاتها ومؤتمراتها الدولية.

٨٣ - وتطلب اللجنة إلى شعبة حقوق الفلسطينيين أن تواصل الاضطلاع بأنشطتها التي صدر بها تكليف، بما في ذلك الدعم الفني والدعم المتعلق بخدمات الأمانة، وبرنامج البحوث والرصد والمنشورات وغيرها من الأنشطة الإعلامية، مثل زيادة توسيع وتطوير نظام الأمم المتحدة للمعلومات المتعلقة بقضية فلسطين، بسبل منها تحسين التصميم الشكلي لموقع "قضية فلسطين" على الإنترنت؛ وبرنامج التدريب السنوي لموظفي السلطة الفلسطينية؛ والاحتفال السنوي باليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني.

٨٤ - وترى اللجنة أن البرنامج الإعلامي الخاص المتعلق بقضية فلسطين التابع لإدارة شؤون الإعلام قد أسهم إسهاما هاما في إطلاع وسائط الإعلام والرأي العام على المسائل ذات الصلة بالموضوع. وتطلب اللجنة أن يستمر هذا البرنامج، مع توخي المرونة اللازمة، حسبما تقتضيه التطورات ذات الصلة بقضية فلسطين.

٨٥ - ورغبة من اللجنة في الإسهام في تحقيق تسوية شاملة وعادلة ودائمة لقضية فلسطين، ونظرا إلى الصعوبات الكثيرة التي تواجه الشعب الفلسطيني وتكتنف عملية السلام، فإن اللجنة تهاب بجميع الدول أن تنضم إلى هذا المسعى، وتدعو الجمعية العامة مرة أخرى إلى الاعتراف بأهمية دورها وإبداء تأييد ساحق لإعادة تأكيد الولاية المنوطة بها.

